

الفتاوى القانونية والتشريعات
القضائية الصادرة عن إدارة الفتوى والتشريع
بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
الإمارات العربية المتحدة

المبدأ القانوني:

مؤدى نص المادة (٣٧) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٧٦ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ونص المادتين ١٧، ٣٥ من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين أنه يجب أن يتوافر أمران حتى تسري مدة التقادم في حق صاحب المعاش أو المستحقين عنه وهما ما يأتي:

١- نشوء حق مالي في ذمة الدولة نتيجة لقرار إداري تنظيمي أو فردي يتحدد بموجبه المركز القانوني لصاحب الشأن.

٢- علم صاحب الشأن بهذا القرار الذي حدد المركز القانوني علماً حقيقياً.

وفي حالة تخلفه عن المطالبة بهذا الحق خلال المدة القانونية من تاريخ علمه الحقيقي يسقط حقه في المطالبة عن هذه المدة باعتبار المعاش من الحقوق الدورية المتجددة.

وتتلخص الوقائع في أن إدارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل تلقت كتاباً من إحدى الجهات الحكومية، جاء فيه أنه بتاريخ ١٣/٧/٢٠٠٤ تقدم السيد/.....

بطلب لصرف المعاش التقاعدي المستحق عن والده المرحوم رقم ٢٢٠٨ من مرتب المنطقة العسكرية الوسطى سابقاً والذي توفي بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٦.

كما جاء بهذا الكتاب أن السيد المذكور قد أفاد ضمن استدعائه أنه ولد بعد وفاة والده بشهرين وأن والدته تجهل بالأمور القانونية وأن هذه الأسباب قد حالت دون المطالبة بالمعاش التقاعدي في ذلك الوقت.

وطلبت هذه الجهة الإفادة بالرأي حول استحقاق المذكور ووالدته في معاش الوالد المتوفى.

الرأي القانوني

ورداً على ذلك نفيد، أن الثابت من مطالعة القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٧٦ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين، أن المادة (١٥) منه تنص على أن "يبدأ حق العسكري في المعاش من تاريخ انتهاء خدمته ويبدأ حق المستحقين عنه أول الشهر التالي لتاريخ الوفاة".

وأوردت المادة (٣٧) من القانون ذاته النص على أن "كل مكافأة أو معاش لم يتقدم صاحبه أو المستحق عنه لاستلامه، يتقدم الحق فيه بانقضاء خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق أو من تاريخ آخر صرف للمعاش، ولا يسري الميعاد المنصوص

عليه في الفقرة السابقة كلما وجد مانع يتعذر معه المطالبة بالمكافأة أو بالمعاش فيها، وتؤول إلى الخزنة العامة المبالغ التي تقادم الحق فيها".

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك المرسوم بقانون اتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين، متضمناً في المادتين (١٧) و (٣٥) منه أحكاماً مماثلة لتلك المنصوص عليها في المادتين (١٥) و (٣٧) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه والسالف عرضهما فيما تقدم.

وفي تطبيق حكم هذه المواد نجد أنه يجب أن يتوافر أمران حتى تسري مدة التقادم في حق صاحب المعاش أو المستحقين عنه وهما ما يأتي:

- ١- نشوء حق مالي في ذمة الدولة نتيجة لقرار إداري تنظيمي أو فردي يتحدد بموجبه المركز القانوني لصاحب الشأن.
- ٢- علم صاحب الشأن بهذا القرار الذي حدد المركز القانوني علماً حقيقياً.

وفي حالة تخلفه عن المطالبة بهذا الحق خلال المدة القانونية من تاريخ علمه الحقيقي يسقط حقه في المطالبة عن هذه المدة باعتبار المعاش من الحقوق الدورية المتجددة.

ولا يسري هذا الميعاد كلما وجد مانع يتعذر معه على صاحب الحق المطالبة بحقه خلال هذا الميعاد سنداً لحكم المادتين (٣٧ و ٣٥) من قانوني المعاشات المشار إليها سابقاً.

وحيث أن الحالة المعروضة وبنشوء مركز قانوني للمستحقين عن صاحب المعاش (الورثة) باستحقاقهم للمعاش التقاعدي المستحق لمورثهم (المتوفى)، ولما كان لم يرد ما يثبت أنه تم إعلان الورثة (المستحقين) لمعاش مورثهم (المتوفى) بهذا المركز القانوني وعلمهم به علماً حقيقياً، لذا فإن هذا الأمر يشكل مانعاً قانونياً بسبب الإدارة، مما يتعذر معه على المستحقين للمعاش (الورثة) المطالبة بهذا الحق خلال المدة المحددة قانوناً، وهذا المانع يقطع مدة التقادم بحيث لا يسري ميعاد التقادم المنصوص عليه في حق الورثة المستحقين للمعاش.

لذلك ترى إدارة الفتوى والتشريع ما يأتي:

أحقية السيد/..... ووالدته في المعاش التقاعدي المستحق عن المرحوم وذلك وفقاً لما سلف بيانه.

المبدأ القانوني:

إعمالاً لأحكام المرسوم الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته وإذ تبين أن الزوج هو صاحب الراتب الأساسي الأعلى بين أزواجه الثلاث وأن مقر عمله يبعد عن مقر عمل زوجته الأولى والثانية بمسافة تزيد على (١٠٠) كلم فيكون استحقاق بدل السكن لكل من الزوج وزوجاته الثلاث على النحو الآتي:

- ١- يستحق الزوج بدل سكن بفترة الأعزب بنسبة ٤٠% من الراتب الأساسي خلال الفترة الواقعة من زواجه الأول وحتى زواجه الثاني نظراً لقيام حالة اجتماع الزوج والزوجة في خدمة الحكومة الاتحادية ومقر عمل كل منهما يبعد عن مقر الأخرى بمسافة تزيد على (١٠٠) مائة كيلو متر.
- ٢- بالنسبة للزوجة الأولى فإنه لما كان قد تحقق فيها شرط الوظيفة والبعد المكاني لمقر عملها عن مقر عمل الزوج فإنها تستحق بدل سكن بفترة الأعزب.
- ٣- تستحق الزوجة الثانية بدل سكن بفترة الأعزب مادام قد تحقق فيها شرطاً الوظيفة والبعد المكاني.

٤- أما الزوجة الثالثة فيوقف صرف بدل السكن بفئة الأعزب بالنسبة لها، نظراً لأنها تعتبر وزوجها مقيمان في ذات الجهة ولاستحقاق الزوج بدل سكن بفئة المتزوج باعتباره صاحب الراتب الأعلى.

وتتلخص الوقائع في أن إدارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل تلقت كتاباً من إحدى الجهات الحكومية، بشأن حالة الوكيل/..... الذي يعمل في القوات المسلحة، وله ثلاث زوجات عاملات في الحكومة الاتحادية وأرفقت بكتابها المشار إليه صورة شهادة راتب الوكيل وكذلك شهادات رواتب زوجاته، وطلبت الإفادة بالرأي القانوني حول فئة بدل السكن المستحقة للمذكور.

وتوطئة لإبداء الرأي القانوني في الحالة المعروضة فقد وردتنا إجابته على الاستيفاءات التي تضمنها كتابنا رقم ١٥٩١/٣/٢/٣ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٤ حيث أفدتم بكتابكم رقم ق ع/ف/٢/١١/٤١٥٦ بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ أن جميع زوجاته المذكورات يعملن في الحكومة بالصفة المدنية، وأن علاوة بدل السكن كانت تصرف لزوجته الأولى/ بفئة الأعزب (بنسبة ٤٠% من الراتب الأساسي) حتى تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٥ حيث تم وقف صرفها من قبل جهة عملها دون إبداء الأسباب.

وتتلخص الوقائع حسبما هو مبين في مرفقات كتابكم المشار إليه أن الوكيل المذكور التحق بالخدمة في القوات المسلحة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٧ ومقر عمله معسكر الفلاح/ الشارقة وراتبه الأساسي (٥٠٥٠) درهماً شهرياً.

- وبتاريخ ١١/٦/١٩٨٩ تزوج من زوجته الأولى والتي تعمل موظفة حكومية ومقر عملها مدينة كلباء وتتقاضى راتباً أساسياً قدره (٥٠٠٠) درهم شهرياً ولايصرف لها بدل سكن.

- وبتاريخ ٤/٩/١٩٩٠ تزوج من زوجته الثانية التي تعمل موظفة حكومية ومقر عملها مدينة خورفكان وتتقاضى راتباً أساسياً قدره (٣٣٠٠) درهم شهرياً، ويصرف لها بدل سكن بنسبة ٤٠% من الراتب الأساسي اعتباراً من تاريخ الزواج.

- وبتاريخ ١٢/٢/٢٠٠٤ تزوج من زوجته الثالثة التي تعمل موظفة حكومية ومقر عملها إمارة عجمان وتتقاضى راتباً أساسياً قدره (٣٩٥٠) درهماً شهرياً، ويصرف لها بدل سكن بنسبة ٤٠% من الراتب الأساسي اعتباراً من تاريخ تعيينها.

وتطلبون الإفادة بالرأي القانوني بشأن فئة علاوة بدل السكن المستحقة للمذكور.

الرأي القانوني:

ورداً على ذلك نفيد بأن الثابت من مطالعة المرسوم الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته بشأن رواتب وعلاوات وبدلات العسكريين العاملين في القوات المسلحة أن الفقرة (و) من المادة (٥) منه نصت على الآتي "إذا اجتمع الزوج والزوجة في خدمة الحكومة الاتحادية أو في حكومة إحدى الإمارات الأعضاء في الاتحاد أو المؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الشركات التي تسهم فيها الحكومة فيقتصر صرف بدل السكن على أكبرهما راتباً وبفئة المتزوج ما لم يكن كل منهما يعمل في جهة غير الجهة التي يعمل بها الآخر وتبعد عنها بمسافة لا تقل عن مائة كيلو متر ففي هذه الحالة يمنح بدل السكن لكل منهما وبفئة الأعزب، ويجوز تنازل صاحب الراتب الأساسي الأعلى عن بدل السكن ليمنح صاحب الراتب الأساسي الأدنى، على أن يعمل بالتنازل المشار إليه من تاريخ تقدمه إلى جهة العمل".

وإعمالاً للنصوص القانونية المتقدمة، وعلى ضوء الوقائع المعروضة بكتابكم المشار إليه ومرفقاته، وإذ تبين أن الوكيل المذكور هو صاحب الراتب الأساسي الأعلى بين أزواجه الثلاث، وأن مقر عمله معسكر الفلاح في الشارقة ويبعد عن مقر عمل زوجته الأولى والثانية بمسافة تزيد على (١٠٠) مائة كيلو متر بينما يبعد عن مقر عمل زوجته الثالثة بمسافة تقل عن (١٠٠) مائة كيلو متر فيكون استحقاق بدل السكن لكل من الزوج وزوجاته على النحو الآتي:

- يستحق الوكيل المذكور علاوة بدل سكن بفئة الأعزب (بنسبة ٤٠٪ من الراتب الأساسي) خلال الفترة الواقعة من زواجه من الأولى بتاريخ ١٩٨٩/٦/١١ وحتى زواجه من الثانية بتاريخ ١٩٩٠/٩/٤ نظراً لقيام حالة اجتماع الزوج والزوجة في خدمة الحكومة ومقر عمل كل منهما يبعد عن مقر عمل الآخر مسافة تزيد على (١٠٠) مائة كيلو متر، كما يستمر صرف البدل بفئة الأعزب خلال الفترة الواقعة من زواجه من الثانية بتاريخ ١٩٩٠/٩/٤ وحتى زواجه من الثالثة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢، طالما أن شرط بعد المسافة بين مقر عمل الزوج والزوجة الثانية متحقق، ومن ثم لا يتغير وضع الزوج بهذا الزواج الثاني.

- أما الفترة الواقعة ما بعد زواجه من الثالثة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢ وترتيباً على أن مقر عمل زوجته الثالثة يبعد عن مقر عمله مسافة تقل عن (١٠٠) مائة كيلو متر - فيقتصر صرف بدل السكن على أعلاهما راتباً، ولما كان الثابت أنه صاحب الراتب الأساسي الأكبر فيصرف له بدل سكن بفئة المتزوج (بنسبة ٦٠٪ من الراتب الأساسي) اعتباراً من هذا التاريخ مع مراعاة وقف صرف علاوة بدل السكن عن الزوجة الثالثة.

- بالنسبة للزوجة الأولى التي مقر عملها مدينة كلباء فإنه لما كان قد تحقق فيها شرطا الوظيفة والبعد المكاني لمقر عملها عن مقر عمل زوجها بمسافة تزيد على (١٠٠) مائة كيلو متر فإنها تستحق علاوة بدل سكن بصفة الأعزب اعتباراً من تاريخ زواجها، وبالنسبة للزوجة الثانية التي تعمل في مدينة خورفكان فإنها تستحق صرف علاوة بدل سكن بصفة الأعزب مادام قد تحقق فيها شرطا الوظيفة والبعد المكاني لمقر عملها عن مقر عمل زوجها بمسافة تزيد على (١٠٠) مائة كيلو متر ولا يقدح في أحقيتها لصرف بدل السكن أنه يصرف للزوجة الأولى التي مقر عملها مدينة كلباء، ذلك أن الحكمة التي ابتغاها المشرع من تقرير صرف بدل السكن بصفة الأعزب لك لمن الزوج والزوجة بصفة استثنائية إنما هو قائم على اعتبار حالة الزوجة الموظفة التي تقيم بعيدة عن مقر عمل زوجها وليس اعتباراً لتعدد الزوجات.
- أما الزوجة الثالثة التي مقر عملها مدينة عجمان فإنها تعتبر وزوجها مقيمان في ذات الجهة طالما أن مقر عمل كل منهما يبعد عن الآخر مسافة تقل عن (١٠٠) مائة كيلو متر، ومن ثم تطبيق الأحكام المقررة بشأن حالة اجتماع الزوجين في خدمة الحكومة بحيث يقتصر صرف بدل السكن على أعلاهما راتباً، وحيث أن الزوج هو صاحب الراتب

الأساسي الأعلى، فإنها لا تستحق صرف علاوة بدل سكن اعتباراً من تاريخ زواجها الواقع في ٢٠٠٤/٢/١٢ ويتعين استرداد ما صرف لها من علاوة بدل سكن بدون وجه حق.

لذلك:

ترى إدارة الفتوى والتشريع على ضوء الأسباب السالفة أن أحقية الوكيل المذكور وزوجاته في صرف علاوة بدل السكن حسب الآتي:

- ١- يستحق الوكيل المذكور علاوة بدل سكن بفترة الأعزب (بنسبة ٤٠%) من الراتب الأساسي) عن الفترة الواقعة من تاريخ تعيينه في ١٩٨٧/١٠/١٤ وحتى تاريخ ٢٠٠٤/٢/١١ أما الفترة الواقعة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢ فيستحق عنها علاوة بدل سكن بفترة المتزوج (بنسبة ٦٠% من الراتب الأساسي) مع مراعاة وقف صرف علاوة بدل السكن بفترة الأعزب لزوجته الثالثة اعتباراً من هذا التاريخ
- ٢- تستحق الزوجة الأولى التي مقر عملها الفجيرة علاوة بدل سكن بفترة الأعزب (بنسبة ٤٠%) من الراتب الأساسي) اعتباراً من تاريخ زواجها في ١٩٨٩/٦/١١.

٣- تستحق الزوجة الثاني التي مقر عملها خورفكان علاوة بدل سكن بفترة أعزب (بنسبة ٤٠% من الراتب الأساسي) اعتباراً من تاريخ زواجها في ١٩٩٠/٩/٤.

٤- لاتستحق الزوجة الثالثة التي مقر عملها عجمان علاوة بدل سكن اعتباراً من تاريخ زواجها في ٢٠٠٤/٢/١٢ م